

# خارج الفقہ

۵۱

۳۰-۱۱-۹۰ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## لو ترك الحج مع تحقق الشروط

- مسألة ٤٥ لو ترك الحج مع تحقق الشروط متعمدا استقر عليه مع بقائها إلى تمام الأعمال\* ، و لو حج مع فقد بعضها فان كان البلوغ فلا يجزيه إلا إذا بلغ قبل أحد الموقفين، فإنه مجز على الأقوى\*\*، و كذا\*\*\* لو حج مع فقد الاستطاعة المالية،
- \* سيأتي في المسألة الرابعة و الخمسين فتوى السيد الإمام قدس سره بخلاف هذا.
- \*\* كما مر في المسألة السادسة.
- \*\*\* أي لا يجزى.

## لو ترك الحج مع تحقق الشرائط

- و إن حج مع عدم أمن الطريق أو عدم صحة البدن و حصول الحرج فان صار قبل الإحرام مستطيعا و ارتفع العذر صح و أجزاء بخلاف ما لو فقد شرط في حال الإحرام إلى تمام الأعمال\*، فلو كان نفس الحج و لو ببعض أجزائه حرجيا أو ضرريا على النفس. فالظاهر عدم الإجزاء\*\*\*.
- \* قد مر في المسألة السابقة أن الحج مجز في هذا الفرض على الأقوى.
- \*\* بل الأقوى كفايته إلا إذا كان نفس أعمال الحج موجبا لضرر محرم شرعا كالهلاك كما مر في المسألة السابقة.

## لو توقف تخلية السرب على قتال العدو

- مسألة ٤٦ لو توقف تخلية السرب على قتال العدو لا يجب و لو مع العلم بالغلبة، و لو تخلى لكن يمنعه عدو عن الخروج للحج\* فلا يبعد وجوب قتاله مع العلم بالسلامة و الغلبة أو الاطمئنان و الوثوق بهما، و لا تخلو المسألة عن إشكال.
- \* هذا أمر غير متصور عرفاً لأن العقلاء يروون السرب غير مخلى حينئذ و إن كان الحكم ما ذكره السيد الإمام قدس سره لو فرض تحققه.

## لو انحصر الطريق في البحر أو الجو

- مسألة ٤٧ لو انحصر الطريق في البحر أو الجو وجب الذهاب إلا مع خوف الغرق أو السقوط أو المرض خوفاً عقلياً أو استلزام الإخلال بأصل صلاته لا بتبديل بعض حالاتها، وأما لو استلزم أكل النجس و شربه فلا يبعد وجوبه مع الاحتراز عن النجس حتى الإمكان و الاقتصار على مقدار الضرورة و لو لم يحترز كذلك صح حجه و إن أثم، كما لو ركب المغصوب إلى الميقات بل إلى مكة و منى و عرفات، فإنه أثم، و صح حجه، و كذا لو استقر عليه الحج و كان عليه خمس أو زكاة أو غيرهما من الحقوق الواجبة، فإنه يجب أدائها. فلو مشى إلى الحج مع ذلك أثم و صح حجه، نعم لو كانت الحقوق في عين ماله فحكمه حكم الغصب و قد مر.

## يجب على المستطيع الحج مباشرة

- مسألة ٤٨ يجب على المستطيع الحج مباشرة، فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعا أو بالإجارة، نعم **لو** استقر عليه و لم يتمكن منها لمرض لم يرج زواله أو حصر كذلك أو هرم بحيث لا يقدر أو كان حرجا عليه وجبت الاستنابة عليه، و لو لم يستقر عليه لكن لا يمكنه المباشرة لشيء من المذكورات ففي وجوبها و عدمه قولان، لا يخلو الثاني من قوة، و الأحوط فورية وجوبها، و يجزيه حج النائب مع بقاء العذر إلى أن مات بل مع ارتفاعه بعد العمل بخلاف أثناءه فضلا عن قبله، و الظاهر بطلان الإجارة، و لو لم يتمكن من الاستنابة سقط الوجوب و قضى عنه، و لو استناب مع رجاء الزوال لم يجز عنه، فيجب بعد زواله، و لو حصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفاية، و الظاهر عدم كفاية حج المتبرع عنه في صورة وجوب الاستنابة، و في كفاية الاستنابة من الميقات إشكال و إن كان الأقرب الكفاية.

## يجب على المستطيع الحج مباشرة

- (مسألة ٧١): يجب على المستطيع الحج مباشرة، فلا يكفي حجه غيره عنه تبرعاً أو بالإجارة إذا كان متمكناً من المباشرة بنفسه.

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- (مسألة ٧٢): إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة لمرض لم يرج زواله (٣) أو حصر كذلك أو هرم بحيث لا يقدر، أو كان حرجاً عليه فالمشهور وجوب الاستنابة عليه، بل ربما يقال: بعدم الخلاف فيه و هو الأقوى (٤)، و إن كان ربما يقال بعدم الوجوب، و ذلك لظهور جملة من الأخبار في الوجوب، و أمّا إن كان موسراً من حيث المال و لم يتمكَّن
- (٣) بل الأحوط وجوب الاستنابة مع رجاء الزوال أيضاً. (الكلبي يگانی).
- (٤) بل هو الأحوط و كذا في صورة عدم الاستقرار. (الشيرازي).



# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- من المباشرة مع عدم استقراره عليه ففي وجوب الاستنابة (١) و عدمه قولان، لا يخلو أولهما (٢) عن قوّة (٣) لإطلاق الأخبار المشار إليها، (١) مع رجاء زوال العذر. (الفيروزآبادي).
- (٢) بل ثانيهما. (الإمام الخميني).
- (٣) بل الأقوى ثانيهما لمعارضة المطلقات المزبورة بأصرح منها في النذب فراجع الجواهر و غيره في مدرك المسألة. (آقا ضياء).
- لا قوّة فيه نعم هو أحوط و لو قيل بالوجوب لم يكن بدّ من القول به في مرجوّ الزوال أيضاً لعدم الفرق بينهما من حيث الدليل و القائل و انسباق الأقلّ من بعض الأخبار لا يوجب تقييد البقيّة. (البروجردي).
- لا قوّة فيه نعم هو أحوط. (الخوانساري).
- لا قوّة فيه لكنه أحوط. (الكلپايگاني).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- وهى و إن كانت مطلقة (٤) من حيث رجاء الزوال و عدمه لكن المنساق (٥) من بعضها ذلك، مضافا إلى ظهور الإجماع على عدم الوجوب مع رجاء الزوال (٦)،
- (٤) لا إطلاق فى ما دلَّ على الوجوب منها. (الخوئى).
- (٥) لكنه لا يصلح لتقييد المطلق منها و الإجماع غير محقق فلا يترك الاحتياط. (الگلپایگانى).
- (٦) لا يترك الاحتياط بعد معلومية الإجماع مع إطلاق الدليل. (الفيروزآبادى).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و الظاهر فورية (٧) الوجوب كما في صورة المباشرة، و مع بقاء العذر إلى أن مات يجزيه حجُّ النائب فلا يجب القضاء عنه و إن كان مستقرًّا عليه، و إن اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك فالمشهور أنه يجب عليه مباشرة (٨) و إن كان بعد إتيان النائب
- (٧) الحكم فيها مبنيٌّ على الاحتياط. (الإمام الخميني).
- (٨) و هو المنصور. (الأصفهاني).
- و هو الأقوى. (الشيرازي).

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه (١)، لكن الأقوى عدم الوجوب (٢)
- (١) و هو الأقوى. (النائني).
- (٢) في القوة تأمل لأنَّ الكلام بعد في تشريع النيابة في مثل هذه الصورة بالنسبة إلى فريضته و مجرد مشروعية الاستنابة في أصل الحجِّ و لو الاستحبابي منه غير كاف في الإجزاء و منه يظهر ما في كلامه في قوله و لو قلنا باستحباب الاستنابة للحجِّ إذ ذلك تمام على ما تقدّم منه سابقاً من إجزاء المندوب عن الواجب بخيال وحدة حقيقتيهما و لقد عرفت ما فيه فراجع و حينئذٍ فلا يبقى مجال لما أفاده بعد ذلك أيضاً من لوازم مدّعه فلك النظر حينئذٍ في مواقع من كلامه قدس سره. (آقا ضياء).
- بل الأقوى هو الوجوب. (البروجردى).
- بل الأحوط الوجوب. (الفيروز آبادى).
- فيه إشكال و الأحوط الوجوب. (الخوئى).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- لأنَّ ظاهر الأخبار (٣) أنَّ حجَّ النائب هو الَّذي كان واجباً (٤) على المنوب عنه، فإذا أتى به فقد حصل ما كان واجباً عليه، و لا دليل على وجوبه مرة أخرى (٥)، بل لو قلنا: باستحباب الاستنابة فالظاهر كفاية فعل
- (٣) هذا الظهور ممنوع بل الأظهر أنَّه تكليف مستقلٌّ في ماله و لم يكن الحجُّ واجباً على المستناب لعجزه و بعد ارتفاع العذر وجبت عليه حجّة الإسلام لحصول الاستطاعة و لم يأت بها حسب الفرض و ليس في شيء من الأخبار ما يشعر بأن ملك الحجّة التي استنابها هي حجّة الإسلام أو أنها مسقطه لها فالقول بالوجوب الَّذي لا خلاف فيه ظاهراً هو الأقوى. (كاشف الغطاء)
- (٤) بل هو بدل ما دامى. (الفيروز آبادى).
- (٥) إطلاق الأدلّة يكفي. (الفيروز آبادى).

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- النائب (١)، بعد كون الظاهر الاستنابة فيما كان عليه، و معه لا وجه لدعوى أن المستحبَّ لا يجزى عن الواجب، إذ ذلك فيما إذا لم يكن المستحبُّ نفس ما كان واجباً، و المفروض في المقام (٢) أنه هو،

- (١) بل الظاهر عدمها. (الفيروزآبادى).
- (٢) ليس هو هو بعينه بل هو بدل. (الفيروزآبادى).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- بل يمكن أن يقال (٣) إذا ارتفع العذر في أثناء عمل النائب بأن كان الارتفاع بعد إحرام النائب أنه يجب عليه الإتمام
- (٣) لكن الأقوى خلافه و منه يعلم حال الاحتمال الآتى و ما ذكره فى وجهه غير وجيه فالظاهر بطلان الإجارة لعدم الموضوع و إمكان الإبلاغ و عدمه لا دخل له بصحة الإجارة و عدمها. (الإمام الخمينى).
- الظاهر أن الإجارة فى هذه الصورة و فى الصورة الثانية محكومة بالفساد و يتبعه فساد العمل من النائب فتجب على المستأجر المباشرة و الإتيان بالحجِّ بنفسه. (الخوئى).
- الأقوى انفساخ الإجارة عند زوال العذر فى الأثناء و يكون كمن استوجر لقلع ضرس فزال ألمه و نحو ذلك و لكن لو كان بعد الإحرام فى لزوم الإتمام أو تحلله بعمره مفردة وجهان. (النائى).

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و يكفي (٤) عن المنوب عنه، بل يحتمل ذلك (٥) و إن كان في أثناء الطريق قبل الدخول في الإحرام،
- (٤) بل لا يكفي. (الفيروزآبادي).
- إن لم يتمكَّن المنوب عنه بعد ارتفاع العذر عن إتيان العمل تماماً و إلَّا فيجب على نفسه الحجَّ و يكشف عن بطلان الإجارة لانكشاف عدم تحقق الموضوع لها من رأس. (الكلبياني).
- (٥) لكن الأقوى عدم الكفاية. (الفيروزآبادي).
- هذا إفراط من القول. (الأصفهاني).
- لكنه ضعيف جداً. (البروجردى، الخوانسارى).
- لكنه بعيد حتى لو فرض عدم تمكُّنه من الحجَّ في هذه السنة بعد زوال العذر لضيق الوقت و ذلك لانصراف الأخبار عنها. (الكلبياني).



## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و دعوى أن جواز النيابة ما دامى كما ترى، بعد كون الاستنابة بأمر الشارع، و كون الإجارة لازمة لا دليل على انفساها (١) خصوصاً إذا لم يمكن إبلاغ النائب الموجه ذلك،
- (١) كفى دليلاً عليه أنه بعد ارتفاع العذر انكشف عدم كون الاستنابة فى محلها و عدم كونها مشروعة فلم يتمكَّن الأجير من الإتيان بما استوجر عليه و هو النيابة المشروعة فانفسخت الإجارة. (الأصفهاني).
- الدليل عليه هو زوال ما كان موجباً لمشروعية العمل الذى استوجر عليه. (الخوانسارى).
- الدليل عليه هو زوال ما كان موجباً لمشروعية العمل الذى استوجر عليه كما إذا استأجره لقلع ضرسه ثم زال ألمه نعم إذا لم يبلغ الأجير خبره حتى فرغ من العمل استحقَّ الأجرة على عمله. (البروجردى).

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- .....
- بعد ارتفاع العذر و كشف الوجوب بالمباشرة يرتفع الموضوع فتنسخ فإنَّ الأجير أجير على أن يأتي بالحجِّ الذي استقرَّ عليه و استتابه على وفاء هذا الدين عنه و بعد ارتفاع العذر و صيرورته مكلفاً بوفاء دينه بنفسه لا يتمكَّن الأجير من وفاء دينه فكأنه ليس متمكناً أن يعمل بما استوجر عليه و هذا في الحجِّ المستقرِّ و أمَّا النائب في مورد لم يستقرَّ عليه فلا انفساخ فيتمَّ الأجير عمله و لا ينافي مباشرة المنوب عنه المكلف أيضاً يحجُّ حسب تكليفه و ما دلَّ على أن الحجَّ في العمر مرّة واحدة في الحجِّ المباشري. (الفيروز آبادي).
- الدليل هو الكشف عن عدم تحقق الموضوع و عليه فينكشف البطلان دون الانفساخ. (الكلپايگانی).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و لا فرق فيما ذكرنا من وجوب الاستنابة بين من عرضه العذر من المرض و غيره و بين من كان معذورا خلقة، و القول بعدم الوجوب في الثاني و إن قلنا بوجوبه في الأوّل ضعيف، و هل يختصّ الحكم بحجّة الإسلام أو يجري في الحجّ النذري (١) و الإفسادي (٢) أيضا؟ قولان، و القدر المتيقن هو الأوّل (٣) بعد كون الحكم على خلاف القاعدة،
- (١) لا يترك الاحتياط فيهما. (الفيروزآبادي).
- (٢) فيه تفصيل. (الإمام الخميني).
- لا يترك الاحتياط في الإفسادي. (الكلبيگاني).
- (٣) يأتي منه (قدّس سرّه) الجزم بعموم الحكم في المسألة الحادية عشرة في الفصل الآتي. (الخوئي).
- (٤) بل و إن تمكَّن منها و لم تكن مجحفة للزوم الضرر. (الفيروزآبادي).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و إن لم يتمكَّن المعذور من الاستنابة و لو لعدم وجود النائب، أو وجوده مع عدم رضاه إلَّا بأزيد من اجرة المثل و لم يتمكَّن من الزيادة (٤)، أو كانت مجحفة (٥) سقط الوجوب، و حينئذٍ فيجب القضاء عنه بعد موته إن كان مستقرًّا عليه، و لا يجب مع عدم الاستقرار، و لو ترك الاستنابة مع الإمكان عصى بناءً على الوجوب، و وجب القضاء عنه مع الاستقرار
- (٥) أو غير مجحفة، و لكن كانت الزيادة زيادة معتدًّا بها. (الخوئي).
- مورثة للخرج. (الإمام الخميني).

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و هل يجب مع عدم الاستقرار أيضاً أولاً؟ وجهان، أقواهما نعم (٤) لأنَّه استقرَّ عليه بعد التمكن
- (٤) بل أقواهما عدم الوجوب لعدم وجوب الاستنابة مع عدم الاستقرار كما مرَّ (الإمام الخميني).
- قد عرفت عدم القوَّة فيه نعم هو أحوط. (الخوانساري).
- بل الأحوط ذلك. (الشيرازي).
- مشكل فإنَّ القضاء يحتاج إلى دليل لأنَّه بأمر جديد و لا أمر. (كاشف الغطاء).
- الأحوط لكبار الورثة الاستنابة من سهامهم لما مرَّ من منع قوَّة الوجوب مع عدم الاستقرار. (الكلبيگانی).
- هذا مبنيٌّ على وجوب الاستنابة مع عدم الاستقرار و تقدّم منع قوَّته نعم الأحوط لكبار الورثة الاستنابة له من سهامهم. (البروجردی).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- من الاستنابة (١)، و لو استناب مع كون العذر مرجوَّ الزوال لم يجز (٢) عن حجة الإسلام فيجب عليه بعد زوال العذر، و لو استناب مع رجاء الزوال و حصل اليأس (٣) بعد عمل النائب
- (١) و التعليل عليل و المناط شمول دليل قضاء الحجِّ عن الميت و ملاحظة أنَّه يدلُّ على قضاء أيِّ حج فات و أيِّ نوع أو خصوص حجة الإسلام المتعلِّق به مباشرة دون الاستنابة به. (الفيروز آبادي).
- (٢) على الأحوط. (الكلبيگانی).
- (٣) فيما لم يجب الاستنابة بأن استناب حين توجه الأمر الاستحبابي و لا يخفى أنَّه بناءً على مذهبه من عدم الإجزاء في الفرع السابق من كون العذر مرجوَّ الزوال لا يجزى و لا يكفي هنا لأنَّ المناط الذي هو إتيان النائب للحجِّ حال استحباب الاستنابة موجود. (الفيروز آبادي).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- فالظاهر الكفاية (٤)، و عن صاحب المدارك عدمها و وجوب الإعادة، لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلا يجزى عن الواجب، و هو كما ترى، و الظاهر كفاية حجّ
- (٤) محلّ تأمّل و إشكال فلا يترك الاحتياط. (الأصفهاني).
- بناءً على ما اختاره (قدّس سرّه) من كفاية المستحبّ عن الواجب و هو مشكل. (كاشف الغطاء).
- فيه إشكال و لا يترك الاحتياط بالإعادة. (النائيني).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- المتبرِّع (١) عنه في صورة وجوب الاستنابة، و هل يكفي الاستنابة من الميقات كما هو الأقوى في القضاء عنه بعد موته؟ وجهان، لا يبعد الجواز حتى إذا أمكن ذلك في مكة مع كون الواجب عليه هو التمتع،
- (١) مبنًى على عدم إجزاء الندب عن الواجب و هو قوى و حاصل الفرق بين المتبرِّع و ما نحن فيه أن حصول الحجِّ حال وجوب الاستنابة في الأوّل و ندبه في الثاني. (الفيروز آبادي).
- بل الظاهر العدم. (الأصفهاني).
- في الكفاية إشكال، بل منع. (الخوئي).
- محل تأمل و كذا الاستنابة من الميقات. (البروجردي).
- بل الظاهر عدم الكفاية و في كفاية الاستنابة من الميقات إشكال و إن كان الأقرب كفايتها. (الإمام الخميني).



## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و لكن الأحوط (٢) خلافه لأنَّ القدر المتيقَّن من الأخبار الاستنباطية من مكانه، كما أنَّ الأحوط (٣) عدم كفاية التبرُّع عنه لذلك أيضاً.

- (٢) لا يترك. (الأصفهاني، الخوانساري).

- هذا الاحتياط لا يترك. (النائيني).

- (٣) لا يترك. (الخوانساري).

-

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- ( «قال دام ظلّه»: و لو استطاع، فمنعه كبر، أو مرض، أو عدو، ففي وجوب الاستنابة قولان، المروى أنه يستنيب.
- هذه رواها معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السّلام، قال: انّ عليا عليه السّلام، رأى شيخاً لم يحجّ قطّ، و لم يطلق الحج من كبره فأمره أن يجهز رجلاً، فيحج عنه «١».

- (١) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه.

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

• و فى معناها اخرى: (عن على بن حمزة) [١] لكنها غير مستندة الى الامام عليه السّلام.

• [١] الوسائل باب ٢٤ حديث ٦ من أبواب وجوب الحج، لكن الراوى عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله عليه السّلام، فقول الشارح قده: (عن على بن حمزة) و كذا قوله قده: لكنها غير مستندة الى الامام عليه السّلام، لعله سهو من الناسخ أو من قلمه الشريف و الله العالم، نعم يمكن ان يكون ره مراده ما رواه فى الوسائل فى هذا الباب حديث ٧ فراجع.

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و عليها فتوى الشيخ فى النهاية، و ابن أبى عقيل فى المتمسك. و قال فى المبسوط: يستحب الاستنابة، و يعيد إذا زال العذر. و هو أشبه، لأنَّه غير مستقر فى الذمة، فلا يتحقق فى النيابة، و فى التمسك برواية عمَّار [١] ضعف، لضعف الراوى، و لأنَّها حكاية حال، فلا تتعدى، و عليه المتأخر.

- [١] هكذا فى النسخ الأربعة التى عندنا، و لكن الصواب (معاوية بن عمار).

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

● مسألة ٤٩: المريض الذي يتضرر بالركوب أو بالسفر إن كان مرضه لا يرجي زواله و كان ما يوسا من برئه لزمانة أو مرض لا يرجي زواله أو كان معضوبا نضو [١] الخلقة لا يقدر على التثب على الراحلة إلا بمشقة غير محتملة أو كان شيخا فانيا و ما أشبه ذلك إذا كان واجدا لشرائط الحج من الزاد و الراحلة و غيرهما، لا تجب عليه المباشرة بنفسه إجماعا، لما فيه من المشقة و الحرج و قد قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج «٢». و لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و اله، قال: (مَن لم تمنعه من الحج حاجة أو مرض حابس أو سلطان جائر فمات فليمت يهوديًّا أو نصرانيًّا) «٣».

● و من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام: «من مات و لم يحجَّ حجة الإسلام و لم تمنعه من ذلك حاجة تجحف به أو مرض لا يطيق معه الحجُّ أو سلطان يمنعه فليمت يهوديًّا أو نصرانيًّا» «٤».

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- [١] أي: مهزولا. لسان العرب ١٥: ٣٣٠.
- (٢) الحج: ٧٨.
- (٣) حلية الأولياء ٩: ٢٥١، سنن الدارمي ٢: ٢٨.
- (٤) الكافي ٤: ٢٦٨ - ١، الفقيه ٢: ٢٧٣ - ١٣٣٣، التهذيب ٥: ١٧ - ٤٩.

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- و هل تجب عليه الاستنابة؟ قال الشيخ: نعم «٥»، و به قال فى الصحابة: على عليه السلام، و فى التابعين: الحسن البصرى، و من الفقهاء: الشافعى و الثورى و أحمد و إسحاق «٦».
- لما رواه العامة عن على عليه السلام أنه سئل عن شيخ يجد الاستطاعة، فقال: «يجهّز من يحجّ عنه» «١».
- و لحديث الخثعمية «٢».
- و من طريق الخاصة: ما رواه معاوية بن عمّار - فى الصحيح - عن الصادق عليه السلام قال: «إن عليّاً عليه السلام رأى شيخاً لم يحج قط و لم يطق الحجّ من كبره، فأمر أن يجهّز رجلاً فيحجّ عنه» «٣».
- و لأنها عبادة تجب بإفْسَادِهَا الكفّارة فجاز أن يقوم غير فعله مقام فعله فيها، كالصوم إذا عجز عنه.

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- (٥) المبسوط - للطوسي - ١: ٢٩٩، الخلاف ٢: ٢٤٨، المسألة ٦.
- (٦) الحاوي الكبير ٤: ٨، فتح العزيز ٧: ٤٤، المجموع ٧: ٩٤ و ١٠٠، المغني ٣: ١٨١، الشرح الكبير ٣: ١٨٣، تفسير القرطبي ٤: ١٥١.
- (١) تفسير القرطبي ٤: ١٥١، المغني ٣: ١٨٢، الشرح الكبير ٣: ١٨٤.
- (٢) روى أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يمسك على الراحلة، فهل ترى أن أحج عنه؟ فقال: (نعم) فقالت: أو ينفعه؟ فقال: (أ رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أ كان ينفعه؟) فقالت: نعم، قال: (فدين الله أحق أن يقضى) «٤» (٤) صحيح مسلم ٢: ٩٧٣ - ١٣٣٤، سنن ابن ماجه ٢: ٩٧١ - ٢٩٠٩، سنن البيهقي ٤: ٣٨ - ١٤.
- (٣) التهذيب ٥: ١٤ - ٣٨.



## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- و قال بعض علمائنا: لا تجب الاستنابة «٤»، و به قال مالك، لأنَّ الاستطاعة غير موجودة، لعدم التمكن من المباشرة، و النيابة فرع الوجوب و الوجوب ساقط، لعدم شرطه، فإنَّ الله تعالى قال مَنْ اسْتَطَاعَ و هذا غير مستطيع.
- و لأنَّها عبادة لا تدخلها النيابة مع القدرة فلا تدخلها مع العجز، كالصوم و الصلاة «٥».
- و نمنع عدم الاستطاعة، لأنَّ الصادق عليه السلام فسَّرها بالزاد و الراحلة «٦»، و هي موجودة، و القياس ضعيف، و هذا القول لا بأس به أيضا.
- قال مالك: و لا يجوز أن يستأجر من يحجَّ عنه في حال حياته، فإن وصَّى أن يحجَّ عنه بعد وفاته، جاز «٧».
- و قال أبو حنيفة: إن قدر على الحجِّ قبل زمانته، لزمه الحجُّ، و إن لم يقدر عليه، فلا حجَّ عليه «١».

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكَّن من المباشرة

- (٤) قاله ابن إدريس في السرائر: ١٢٠.
- (٥) الحاوي الكبير ٤: ٩، المجموع ٧: ١٠٠، المغنى ٣: ١٨١، الشرح الكبير ٣: ١٨٣، تفسير القرطبي ٤: ١٥٠.
- (٦) الكافي ٤: ٢٦٨ - ٥.
- (٧) الحاوي الكبير ٤: ٩، الكافي في فقه أهل المدينة: ١٣٣، تفسير القرطبي ٤: ١٥٠ - ١٥١.
- (١) الحاوي الكبير ٤: ٨ - ٩.

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

• «٤» ٢٤ بابٌ وُجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ إِذَا مَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ كِبَرٌ أَوْ عَدُوٌّ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ

• ١٤٢٤٧ - ١ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنْ عَلِيًّا ع رَأَى شَيْخًا لَمْ يَحُجَّ قَطُّ - وَ لَمْ يُطِقِ الْحَجَّ مِنْ كِبَرِهِ - فَأَمْرُهُ أَنْ يُجَهَّزَ رَجُلًا فَيَحُجَّ عَنْهُ.

• (٥) - التهذيب ٥ - ١٤ - ٣٨.

# إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- ١٤٢٤٨ - ٢ - «٦» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَ حَالَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْحَجِّ مَرَضٌ أَوْ حَصْرٌ «٧» - أَوْ أَمْرٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ - فَإِنْ عَلِيَهُ أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ صَرُورَةٌ لَا مَالَ لَهُ.
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَلْبِيِّ «٨»
- وَ رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ «١» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٢».
- (٦) - التَّهْذِيبُ ٥ - ٤٠٣ - ١٤٠٥، وَ أورد صدره في الحديث ٣ من الباب ٦، وَ ذيله في الحديث ٣ من الباب ٢٥، وَ في الحديث ٣ من الباب ٢٨ من هذه الأبواب. (٧) - أَوْ حَصْرٌ - لَيْسَ فِي الْفَقِيهِ (هامش المخطوط). (٨) - الْفَقِيهِ ٢ - ٤٢١ - ٢٨٦٤ (١) - الْكَافِي ٤ - ٢٧٣ - ٥ (٢) - لَمْ نَعثر عَلَيْهِ فِي التَّهْذِيبِ الْمَطْبُوعِ.

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- ۱۴۲۴۹ - ۳ - «۳» و بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعاً عَنْ عَلِيٍّ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ ابْنِ عُثْمَانَ عَنْ **سَلَمَةَ أَبِي حَفْصٍ** عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنْ رَجُلًا أَتَى عَلِيًّا عَ وَ لَمْ يَحِجَّ قَطُّ - فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ كَثِيرَ الْمَالِ وَ فَرَطْتُ فِي الْحَجِّ - حَتَّى كَبُرَتْ سِنِّي فَقَالَ فَتَسْتَطِيعُ الْحَجَّ فَقَالَ لَا - فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَ إِنْ شِئْتَ فَجَهِّزْ رَجُلًا ثُمَّ ابْعَثْهُ يَحِجُّ عَنْكَ.

- (۳) - التهذيب ۵ - ۴۶۰ - ۱۵۹۹

إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- ١٤٢٥٠ - ٤ - «٤» مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُفِيدُ فِي الْمُقْنَعَةِ عَنِ **الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ** قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَتْ: - إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ الْحَجِّ وَ هُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ - لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَلْبَثَ عَلَى دَابَّتِهِ - فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص فَحُجِّي عَنْ أَبِيكَ.

- (٤) - لم نجده في المقنعة المطبوعة.

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- ۱۴۲۵۱ - ۵ - «۵» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَقُولُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ الْحَجَّ فَعَرَّضَ لَهُ مَرَضٌ - أَوْ خَالَطَهُ سَقَمٌ فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْخُرُوجَ - فَلْيُجْهِّزْ رَجُلًا مِنْ مَالِهِ ثُمَّ لِيَبْعَهُ مَكَانَهُ.
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَهُ «۶».
- (۵) - الكافي ۴ - ۲۷۳ - ۴.
- (۶) - التهذيب ۵ - ۱۴ - ۴۰.

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- ١٤٢٥٢ - ٦ - «١» وَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ص أَمَرَ شَيْخًا كَبِيرًا لَمْ يَحُجَّ قَطُّ - وَ لَمْ يُطِقِ الْحَجَّ لِكِبَرِهِ أَنْ يُجَهِّزَ رَجُلًا يَحُجُّ عَنْهُ.
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ «٢» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ مِثْلَهُ «٣».
- (١) - الكافي ٤ - ٢٧٣ - ٢.
- (٢) - الفقيه ٢ - ٤٢١ - ٢٨٦٥.
- (٣) - التهذيب ٥ - ٤٦٠ - ١٦٠١.



## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- ۱۴۲۵۳ - ۷ - «۴» وَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ حَالَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْحَجِّ مَرَضٌ - أَوْ أَمْرٌ يُعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ - فَقَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُحِجَّ «۵» مِنْ مَالِهِ صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ.
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «۶» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلَهُ «۷»
- (۴) - الكافي ۴ - ۲۷۳ - ۳.
- (۵) - في التهذيب زيادة - عنه (هامش المخطوط) و كذلك الكافي.
- (۶) - التهذيب ۵ - ۱۴ - ۳۹.
- (۷) - التهذيب ۵ - ۴۶۰ - ۱۶۰۰.

## إذا استقرَّ الحجُّ عليه و لم يتمكن من المباشرة

- ١٤٢٥٤ - ٨ - «٨» وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع «١» أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ لِرَجُلٍ كَبِيرٍ لَمْ يَحْجَّ قَطُّ - إِنْ شِئْتَ أَنْ تُجَهِّزَ رَجُلًا ثُمَّ ابْعَثْهُ يَحْجُّ عَنْكَ.
- أَقُولُ: وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٢» وَ قَوْلُهُ ع إِنْ شِئْتَ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْوُجُوبِ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ إِرَادَةِ مَفْهُومِ الشَّرْطِ وَ احْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَجِّ الْوَاجِبِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ.
- (٨) - الكافي ٤ - ٢٧٢ - ١.